

اللجنة الاولى
الجلسة ٢٨
المعقودة يوم الجمعة
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

مخبر حرفي للجلسة الثامنة والثلاثين

JAN 4 1991

(نيبال)

السيد رانا

الرئيس

UN/SA COLLECTION

المحتويات

- النظر في مشاريع القرارات المتعلقة بجميع بنود جدول الاعمال المتصلة بنزع السلاح ، والبت فيها (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.38
13 December 1990
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750. 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63230 ٢٣٣١ ش (٩٠)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠

بنود جدول الاعمال ٤٥ إلى ٦٦ و ١٥٥ (تابع)

النظر في مشاريع القرارات المتعلقة بجميع بنود جدول الاعمال المتملة بنزع السلاح ،
والبت فيها

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستبت اللجنة صباح اليوم أولاً في مشروع القرارين A/C.1/45/L.5 و L.35 الواردين في المجموعة ٥ ، ومشاريع القرارات A/C.1/45/L.39 ألف وباء و L.45/Rev.1 الواردة في المجموعة ٧ ، وبعد ذلك ، ستبت اللجنة في مشاريع القرارات A/C.1/45/L.30 و L.31 و L.41 الواردة في المجموعة ١١ . ثم ستبت اللجنة في مشروع القرار A/C.1/45/L.12/Rev.1 المدرج في المجموعة ١٢ . وبعد البت في مشاريع القرارات تلك ، ستبت اللجنة في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١٣ وهي : A/C.1/45/L.10 و L.49 و L.53/Rev.1 . اعطي الكلمة الان لامين اللجنة .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عليّ ان ابذل اللجنة بان بنما قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/C.1/45/L.5 .
الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل الشروع في البت في مشاريع القرارات التي أشرت اليها أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في عرض مشاريع قرارات .

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد كان بند جدول الاعمال المعنون "وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية" موضوع قرارات عديدة اتخذتها الجمعية العامة تزيد على عدد القرارات التي اتخذت بشأن أي موضوع آخر ، باستثناء واحد تعني هو مسألة الفصل العنصري . وهو من البنود التي حددها المجتمع الدولي وأعطاه أولوية عليا منذ أكثر من ثلاثة عقود . وقد حالت المقاومة العنيدة التي أبداه البعض دون وقف التفجيرات التجريبية ، على ما لهذا الوقف من أهمية أساسية في وقف سباق التسلح النووي . ويتعيّن على الغالبية العظمى من الدول أن تواصل المناداة في الجمعية العامة وفي مؤتمر نزع السلاح في جنيف باتخاذ هذا

التدبير بسرعة وأن تستكشف مجالات أخرى للتعاون المتعدد الاطراف مثل اجراءات التعديل المبينة في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ . وعلينا أن نواصل النضال بحماس يماثل الحماس الذي أبداه دعاة إلغاء الرق في كل أنحاء العالم في كفاحهم ضد العبودية منذ أكثر من قرن مضى .

وفيما يتعلق بالبند ٤٦ من جدول الأعمال المعنون "وقف جميع التفجيرات النووية" ، يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/C.1/45/L.30 الذي اشتركت في تقديمه وفود أفغانستان واكوادور واندونيسيا وايرلندا وبوليفيا وبيرو وسري لانكا والسويد وغانا وفنزويلا وكوستاريكا وميانمار ويوغوسلافيا والمكسيك . ونص مشروع القرار هذا يماثل في جوهره نص القرار ١٠٥/٤٤ المتخذ في العام الماضي . وترد اشارة في الفقرات الاولى من الديباجة إلى الاولوية العليا التي تحظى بها هذه المسألة من الجمعية العامة التي دأبت على دراستها منذ ما يزيد على ٣٠ سنة ، والتي اتخذت بشأنها أكثر من ٧٠ قرارا . وفي هذا الصدد ، يتعين علي أن أعدّل شفويا عبارة "خمسين" الواردة في الفقرة الثانية من الديباجة لتصبح "سبعين" .

كما ترد اشارة في فقرات الديباجة إلى تعهدات الدول بموجب معاهدة عام ١٩٦٣ لحظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، وتذكير بكلمة الامين العام في سنة ١٩٨٤ ، وبتأكيد زعماء دول المبادرة السداسية في عام ١٩٨٨ ، وبالوثيقة الختامية لقمة بلدان عدم الانحياز المعتمدة في عام ١٩٨٩ .

وفي الفقرة قبل الاخيرة من الديباجة تحيط الجمعية العامة علما مع الارتياح بالتقدم المستمر الذي احرزه فريق الخبراء العلميين المخصص المعني بالظواهر الاهتزازية ، كما تحيط علما في الفقرة الاخيرة من الديباجة بقيام مؤتمر نزع السلاح في دورته الصيفية في عام ١٩٩٠ بإنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية .

وتنص فقرات منطوق مشروع القرار A/C.1/45/L.30 على أن الجمعية العامة "تكرر الاعراب مرة أخرى عن شديد قلقها لاستمرار تجارب الاسلحة النووية بلا هوادة ، خلافا لرغبات الاغلبية العظمى من الدول الاعضاء" . وتؤكد من جديد "اقتناعها بأن عقد معاهدة لوقف جميع التفجيرات النووية من جانب جميع الدول وإلى الابد" مسألة لها

الأولوية العليا وأن عقد هذه المعاهدة "سيشكل اسهاما ذا أهمية قصوى في وقف سباق التسلح النووي". وتنص الفقرة ٤ على أن الجمعية العامة "تحت مرة أخرى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولاسيما الدول الثلاث الودية لمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ولمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، على أن تسعى نحو تحقيق الوقف المبكر لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية إلى الأبد ، وعلى أن تعجل بالمفاوضات تحقيقا لهذه الغاية". وهذا يعني أن يجري التفاوض بشأن هذه المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح . ويرد في الفقرتين ٥ و ٦ من مشروع القرار تحديد لشكل هذه المفاوضات .

إن مقدمي مشروع القرار A/C.1/45/L.45 يأملون في أن يحظى بتأييد قوي من جانب الغالبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة . لقد وزع النص في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي ، أي منذ أكثر من أسبوعين ، وحتى من قبل ذلك أجرينا مشاورات مع وفدي استراليا ونيوزيلندا ، وهما المقدمان الرئيسيان لمشروع القرار الآخر بشأن هذا الموضوع أي A/C.1/45/L.41 . وقد حسبنا بالأمس أننا قد توصلنا إلى اتفاق على تقديم نص واحد ، ونود أن نعرب عن تقديرنا لهذين الوفدين ، وخاصة للسيد موريس ممثل استراليا ، إلى جانب الوفود الأخرى التي كانت تحرص تقليديا على تقديم مشروع القرار الآخر بشأن هذا البند . وسيحظى مشروع القرار المقدم هذا العام أيضا بتأييد المكسيك الكامل .

لقد قلت "حسبنا" أننا قد توصلنا إلى نص واحد ، لأنه بلغنا منذ سويصات أن مجموعة صغيرة قد رفضت ما تم التفاوض عليه بل ما اتفق عليه من جانب عدد كبير من البلدان . ويؤسفنا هذا لأسباب منها ، أن هذا الموقف يتناقض والروح التي يجب أن تهدي أعمال هذه اللجنة ومشاوراتها .

السيد موريس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرض

مشروع القرار A/C.1/45/L.41 المعنون "الحاجة الملحة إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية" . ومقدمو مشروع القرار هذا هم : استراليا ، وايرلندا ، وايسلندا ، وبابوا غينيا الجديدة ، وبربادوس ، وبروني دار السلام ، وتايلند ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجزر البهاما ، وجزر سليمان ، وجزر القمر ، والدانمرك ، وزائير ، وساموا ، وسنغافورة ، والسويد ، وفانواتو ، والفلبين ، وفنلندا ، وفيجي ، وكندا ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، وماليزيا ، والنرويج ، والنمسا ، ونيجيريا ، ونيوزيلندا ، واليابان .

إن مشروع القرار الخاص بهذا الموضوع ، الذي تتناوب استراليا ونيوزيلندا في الاضطلاع بدور المقدم الرئيسي له ، جدير بتأييد واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي . وقد أيدته - فعلا - في العام الماضي الغالبية الساحقة للدول الأعضاء ، ولم يعارضه سوى عضوين فقط ، وامتنع ستة أعضاء عن التصويت عليه . ويأمل مقدموه في أن يحظى بمثل هذا التأييد مرة أخرى .

إن الغرض الرئيسي لمشروع القرار هذا يتمثل في تشجيع وتوجيه العمل الخاص بالحظر الشامل للتجارب في مؤتمر نزع السلاح ، المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد لنزع السلاح ، حيث تتصدر مسألة حظر التجارب جدول أعماله . وهذا العام ، أعاد المؤتمر - في أواخر دورته - انشاء لجنة مخصصة للتركيز على مسائل محددة ومتراصة في مجال حظر التجارب ، بما في ذلك الهيكل والنطاق بالإضافة إلى التحقق والامتثال . بيد أن الوقت لم يسمح لهذا البحث المركّز أن يقطع شوطاً بعيداً . لذلك ، تحت الجمعية العامة ، في الفقرة ٢ من المنطوق ، مؤتمر نزع السلاح على إعادة انشاء لجنته المخصصة في بداية دورته لعام ١٩٩١ من أجل الاضطلاع بذلك العمل .

إن ما يقوم به خبراء الظواهر الاهتزازية من عمل تفصيلي بشأن ابرام معاهدة للحظر الشامل ، سيقدم اسهاماً ضرورياً للتحقق من تطبيق هذه المعاهدة ، وهو ما توضحه بل وتشجعه الفقرة ٣ . وهذا ، بالإضافة إلى العمل الموضح في الفقرة ٣ ، المشار إليها آنفاً ، يشكل أفضل سبيل عملي ممكن ومتاح حالياً للتحضير لحظر التجارب على الصعيد متعدد الاطراف .

شمة عناصر جديدة تظهر في مشروع القرار هذا العام . إذ أدرجنا - استجابة لطائفة كبيرة من الشواغل التي تستند أساساً إلى ما تتعرض له البيئة من أخطار ومن تهديدات محتملة من جراء اجراء التجارب النووية - اشارة إلى هذه الشواغل . كما نشير - بطبيعة الحال - إلى التطورات التي حدثت خلال العام ، بما في ذلك : اعادة انشاء اللجنة المخصصة في مؤتمر نزع السلاح ، والاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على معاهدة خاصة بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية ، ومعاهدة للحظر الجزئي للتجارب ، والتقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي ، ومطالبة عدد كبير من الدول الاطراف في معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ - معاهدة الحظر الجزئي للتجارب - بعقد مؤتمر تعديل لتحويل تلك المعاهدة إلى معاهدة حظر شامل .

ونحن نرى أنه - بهذه الاضافات - أصبح لدينا مرة أخرى نص يمثل آراء الغالبية الساحقة للدول الاعضاء ، ونحن نؤكّده بقوة للجميع أملاً في أن يحظى بالتأييد الايجابي .

وإذ انتهت من عرض مشروع القرار A/C.1/45/L.41 ، أود أن أقول بضع كلمات بشأن مسألة تقديم نص واحد خاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . لعل الدول الأعضاء تدرك أن أمام اللجنة الأولى مشروع قرارين بشأن هذا الموضوع . واستراليا ، بوصفها مؤيدا قويا للحظر الشامل للتجارب ، تؤيد كليهما . كما قد تدرك الدول الأعضاء أيضا أنه جرت على مر الأسابيع الأربعة الماضية سلسلة من المفاوضات المستفيضة المكثفة بين واضعي النصين بغية التوصل إلى نص واحد يحظر بالتأييد الساحق من جانب المجتمع الدولي . وعند هذه النقطة ، أود أن أشيد بالسفير مارين بوش للطريقة التي أدار بها دفعة المفاوضات .

لقد قام كل المشاركين في العملية بعملهم بحسن نية ، وتسنى إيجاد نهج جديدة خلاقة ، لدرجة أنه بدا عند مرحلة معينة أننا قد نتوصل حقا إلى نص توافقي ، لكن للأسف لم يتسن ذلك . إذ وجدت بضع دول معوقات بمدد المفاهيم المتضمنة في النص المقترح ، ولو واصلنا السير في ذلك الدرب لكان من الممكن أن تكون النتيجة إعطاء العالم انطباعا بأن المطالبة الدولية بحظر التجارب بدأت تتضاءل . ونحن مقتنعون بأن الأمر ليس كذلك . وعلى كل تأمل استراليا ألا يذهب ما تحقق أدراج الرياح ، وأن نتمكن في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة من التوصل إلى النص الواحد الذي لم نستطع التوصل إليه في هذه الدورة .

الآنسة سولسبي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

اعتمد بالأمس بتوافق الآراء مشروع القرار A/C.1/45/L.42 الخاص بالتحقق من جميع جوانبه ، وهذا أمر ترحب به المملكة المتحدة . وقد أشى مشروع القرار على تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع . وتود المملكة المتحدة ، إذ تؤيد ذلك الشأن ، أن تسترعي الانتباه بوجه خاص إلى فصل هام من التقرير هو الفصل الثاني "زاي" ، الذي يتناول تدابير التحقق وضرورة تحديدها في معاهدة .

ونحن نرحب غاية الترحيب بالتركيز على ذلك في هذا الفصل من التقرير . لكننا نجد من الصعب تصور وجود نظام دولي واحد للتحقق من شأنه أن يغطي سلسلة من الاتفاقات

المختلفة متعددة الاطراف . إذ تبين تجربتنا الخاصة بالتفاوض وتنفيذ اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح أنه وإن كانت هناك مبادئ عامة يمكن أن تطبق على تدابير التحقق ، فإن هذه التدابير وطريقة تنفيذها قد تتفاوت تفاوتاً بيّناً استناداً إلى طبيعة الاتفاق .

ومن الضروري أن توفر طريقة تنفيذ أحكام التحقق القدر اللازم من الشقة في الامتثال لكل الاطراف في أي اتفاق بعينه . وهذا يعني في حالات عديدة أن التحقق سيكون مسؤولية الدول الاطراف في الاتفاق ومسؤولية الامانة الخاصة بذلك الاتفاق . واتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبلة هي مثال على ذلك .

انتقل الآن إلى مشروع قرار سيبت فيه اليوم ، هو مشروع القرار A/C.1/45/L.35 المعنون "المفاوضات الشائبة المتعلقة بالأسلحة النووية" . وأود أن أعرضه بالنيابة عن مقدميه .

والمشاركون في تقديم مشروع القرار هم : اسبانيا ، ألمانيا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، رومانيا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليونان .

ويرى مقدمو مشروع القرار أن أحد أهم العوامل السائدة في الوضع العالمي الراهن هو تزايد التفاهم والتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . والامن الدولي انما يتزايد وأهدافنا الرامية إلى نزع السلاح تصبح أقرب منالا عندما تتمكن تلك الدولتان من الاتفاق على تخفيضات كبيرة في التسلح ، ولاسيما تخفيض التسلح النووي وغير ذلك من وسائل تعزيز الاستقرار الاستراتيجي .

ونحن نؤمن بأن أي قرار يتعلق بمسألة المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ينبغي أن يستهدف الترحيب بالانجازات التي تحققت في إطار هذه العملية حتى الآن ، وأن يشجع على المزيد من التقدم . ومن الواضح أن هذا التشجيع لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا شعر كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بأنهما قادران على تأييد القرار الذي ينطوي على هذا المعنى . فإذا شعرا ، من ناحية أخرى ، بأن القرار يشكل ضغطا مفرطا عليهما ، وخاصة إذا كان الضغط يرمي إلى تغيير اتجاه مساعيها بطريقة غير مقبولة منهما ، فلن يكون القرار مفيدا .

ومن رأينا أيضا ، أن هدف اللجنة ينبغي أن يكون هو التوصل إلى مشروع قرار واحد يعتمد بتوافق الآراء ، في ضوء أهمية المفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة النووية ، بالنسبة لنا جميعا . ويجسد نص مشروع القرار A/C.1/45/L.35 النهج الذي وصفته لتوي . فهو يحيط علما بالبيانات الهامة للرئيسين في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، ويرحب بمستقبل المعاهدة المتعلقة بتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) في المستقبل القريب ، وبالاتفاق بين الدولتين على مواصلة اجراء مفاوضات جديدة بشأن الأسلحة النووية وأسلحة الغضاء ، في أعقاب التوقيع على المعاهدة المتعلقة بتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها . ويطلب القرار من الحكومتين ألا تدخرا وسعا في السعي إلى تحقيق كل ما اتفقتا عليه من أهداف في المفاوضات .

ونحن نسلم بأن مقدمي مشروع القرار A/C.1/45/L.5 لديهم مشاغل أخرى يرون أن من الملائم طرحها على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالمفاوضات الثنائية . ولهذا رأينا من الضروري أن نحاول المزج بين مشروع قرارنا A/C.1/45/L.35 وبين مشروع القرار A/C.1/45/L.5 الذي قدمته يوغوسلافيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز . ونحن نقدر كون مشروع القرار A/C.1/45/L.5 أقرب إلى أفكارنا من مشروعات القرارات السابقة له التي قدمت في الدورتين الثالثة والأربعين والرابعة والأربعين للجمعية العامة ، وهذا ما شجعنا إلى حد كبير . ونشعر بالامتنان لمقدمي مشروع القرار هذا لما أولوه لاقتراحاتنا من دراسة متأنية ولروح التعاون التي أبدوها . ونخص بالشكر وفد يوغوسلافيا لما بذله من جهود .

ولأسف فقد اتضح في النهاية أن الفجوة التي تفصل بين موقفينا من الاتساع بحيث لا يمكن سدّها في الوقت المتاح ، وأن من الضروري طرح كل من مشروع القرارين للتصويت . وبينما يأسف مقدمو مشروع القرار A/C.1/45/L.35 لذلك الحال ، فإنهم يتعشّمون أن يصبح من الممكن حقاً في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة إعداد نص واحد فيما يختص بالمفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية .

السيد أميغ (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسر الوفد الفرنسي

أن يعلم اللجنة أننا ، على إثر المشاورات المكثفة التي دارت مع مقدمي مشروع القرار A/C.1/45/L.53 المعنون "الذكرى السنوية العاشرة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح" ، تقدمنا بمشروع القرار A/C.1/45/L.53/Rev.1 المطروح على اللجنة لكي تبتّ فيه .

والتغييرات الرئيسية في مشروع القرار المنقح تنصب على الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار المتعلقة بالدراسة التي تطلب الجمعية العامة من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إعدادها ، وأيضاً على الفقرة ٤ من المنطوق المتعلقة بطريقة تمويل الدراسة . وكان الحل الذي تم التوصل إليه في مشروع القرار المنقح موضوعاً لمشاورات شاركت فيها جميع الوفود ولقي القبول منها جميعاً .

وكما تعرف اللجنة ، فإن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، يحصل منذ تأسيسه على دعم طيّب من الأمم المتحدة ، وأنه تسنى الاحتفاظ بتوازن سليم في تمويله بين التبرعات والمنح المدرجة في الميزانية العادية ، وهذا المصدر الأخير ضروري لضمان استقلال المعهد ، كما أنه يتفق مع نظامه الأساسي ، كما جاء في مشروع القرار .

وعندما تطلب الجمعية العامة من المعهد اجراء دراسة للجوانب الاقتصادية لنزع السلاح - يفتسم تمويلها بين الميزانية العادية للأمم المتحدة وبين التبرعات - فإنها تتمشى بذلك مع روح العمل في المعهد . إن الدراسات التي يقوم بها المعهد تعتبر مكملة للدراسات التي تقوم بها ادارة شؤون نزع السلاح ، وهي بحكم طابعها الاستكشافي تنصب أساسا على موضوعات جديدة .

ويود وفدي أن يؤكد على أن الدول التي تقدمت بمشروع القرار A/C.1/45/L.53/Rev.1 يسرها لو أن مشروع القرار حظي بتوافق في الآراء ، وأوجد دعما عاما لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح . ونحن نشق في أن الدول الاعضاء ستؤكد تأييدها للمعهد بالموافقة على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء وبتقديم التبرعات التي تكفل التمويل الجزئي للدراسة المتوخاة .

السيد سوتريسينا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بمفتي

الرئيس الحالي لهيئة نزع السلاح ، أود أن أتقدم بمشروع القرار A/C.1/45/L.12/Rev.1 المعنون "تقرير هيئة نزع السلاح" .

وكما يلاحظ الممثلون ، فإن الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من منطوق مشروع القرار تعتبر عن حيلة الدورة الموضوعية للهيئة لعام ١٩٩٠ المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٠ ، وقد حظيت نتائج الدورة بالثناء الواسع النطاق .

وتصادق الجمعية العامة في الفقرة ٨ من المنطوق على مجموعة التدابير الواردة في البرنامج المعدل الذي اعتمدته هيئة نزع السلاح بتوافق الآراء . وتتعلق الفقرة ١٠ بمسألة البنود الموضوعية التي ستدرج في جدول أعمال دورة ١٩٩١ . وكما يذكر أعضاء اللجنة ، فإن الهيئة قد أجرت على مدى الشهور القليلة الماضية مشاورات مكثفة حول هذا الموضوع مع الوفود وعقدت ستة اجتماعات مفتوحة بهدف التوصل إلى اتفاق حول مجموعة من بنود جدول الاعمال لدورة الهيئة لعام ١٩٩١ .

وفي جلسة المشاورات التي عقدتها الهيئة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، تم التوصل إلى توافق في الآراء حول مجموعة من بنود جدول الأعمال لدورة عام ١٩٩١ وهي البنود التالية : "(١) المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية ؛ "(٢) عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية ؛ "(٣) النهج الاقليمي ازاء نزع السلاح في سياق الأمن العالمي ؛ "(٤) دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة ."

وتتجلى بنود جدول الأعمال المتفق عليها الآن في الفقرة ١٠ من النص المعدّل من مشروع القرار A/C.1/45/L.12/Rev.1 . وأود في هذا الصدد أن أعبر عن امتناني لجميع الوفود لتعاونها وللروح التوفيقية التي مكّنت الهيئة من التوصل إلى توافق في الآراء على مجموعة بنود جدول الأعمال لدورتها لعام ١٩٩١ .

وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار وعن هيئة نزع السلاح ، أرجو أن يعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.12/Rev.1 بتوافق الآراء .

السيد كوتيفسكي (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أننا

نشعر بالأسف لأنه رغم المفاوضات المكثفة ، فإن الدول المقدمة لمشروع القرار A/C.1/45/L.35 لا يمكنها قبول الحل التوفيقى المقترح والاتفاق على نص موحد بشأن المفاوضات الشئائية المتعلقة بالأسلحة النووية .

إن بلدان عدم الانحياز ، التي أتحدث بالنيابة عنها ، بادماجها للمشروعين ، قد بذلت جهدا كبيرا للإستجابة لشواغل الدول الأخرى . بل أننا أبدينا استعدادنا لإدخال بعض التغييرات الهامة الأخرى على مشروع القرار A/C.1/45/L.5 ، آمليين أن يتسنى لنا هذا العام ، بفضل التطورات التي تشهدها العلاقات الدولية حاليا والمنماخ الدولي الإيجابي ، الاتفاق على نص موحد بشأن هذه المسألة الهامة .

ومما يدعو الى الأسف ، أنه على الرغم من جميع الجهود المبذولة - أود في هذه المناسبة أن أعرب عن الشكر والتقدير لجميع المشتركين في المفاوضات وعلى وجه الخصوص وفد المملكة المتحدة - فإن الدول المقدمة لمشروع القرار A/C.1/45/L.5 و A/C.1/45/L.35 لم تتمكن من التوصل الى اتفاق . وبناء على ذلك ، فإن وفدي سيضطر ، كما حدث في العام الماضي ، الى الامتناع عن التصويب على مشروع القرار A/C.1/45/L.35 .

وختاما ، أود أن أكرر ما سبق أن ذكرته حينما عرضت مشروع القرار A.C.1/45/L.5 ، أي أننا نرى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتبنى موقفا موحدا بشأن مسألة المفاوضات الشئائية المتعلقة بالأسلحة النووية ، التي هي مسألة لها كل هذه الأهمية . ويحدونا الأمل الصادق أن نرى هذا النص في العام القادم ، كما سرّنا أن نعلم أن هذا أيضا هو أمل الدول المقدم لمشروع القرار A/C.1/45/L.35 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يطلب أي من الممثلين أخذ

الكلمة لتعليل تصويته بشأن مشاريع قرارات المجموعة الخامسة أو لغير ذلك ، ومن ثم تبث اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/45/L.5 المعنون "نزع السلاح العام الكامل : المفاوضات الشئائية المتعلقة بالأسلحة النووية" .

ومشروع القرار هذا عرضه ممثل يوغوسلافيا ، بالنيابة عن دول الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز ، في الجلسة الحادية والثلاثين للجنة الأولى المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

أعطي الكلمة لأمين اللجنة ليتلو علينا قائمة الدول المقدمة لمشروع القرار .
السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مقدمو مشروع القرار A/C.1/45/L.5 هما يوغوسلافيا ، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز ، وبمنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ،
 استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،
 بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،
 بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ،
 جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ،
 شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ،
 كوت ديفوار ، قبرص ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ،
 فيجي ، فنلندا ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،
 غيانا ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية -
 الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ،
 الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ،
 ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، مدغشقر ،
 ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ،
 نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ،

قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ،
 السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، توغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
 السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
 الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : بلجيكا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فرنسا ،
ألمانيا ، اليونان ، أيسلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ،
لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، اسبانيا ،
تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا .
الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.5 بأغلبية ١٠٩ أصوات مقابل لا شيء مع امتناع

٣٠ عضوا عن التصويت .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الآن في مشروع

القرار A/C.1/45/L.35 المعنون "نزع السلاح العام الكامل : المفاوضات الشناثية
المتعلقة بالاسلحة النووية" .

ومشروع القرار هذا عرضه ممثل المملكة المتحدة في الجلسة الثلاثين للجنة
 الاولى المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وأعطى الكلمة لأمين اللجنة ليتلو
 علينا قائمة الدول المقدمة لمشروع القرار .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مقدمو
مشروع القرار A/C.1/45/L.35 هم : اسبانيا ، ألمانيا ، ايسلندا ، ايطاليا ،
البرتغال بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ،
رومانيا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، النرويج ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليونان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ،
بلجيكا ، بوتان ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ،
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الصين ،
الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،
الدانمرك ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ،
غواتيمالا ، غينيا - بيساو ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ،
إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية ، لبنان ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مالطة ، موريشيوس ،
منغوليا ، ميانمار ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
نيكاراغوا ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، بابوا غينيا
الجديدة ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، ساموا ،
المملكة العربية السعودية ، سنغافورة ، اسبانيا ، سري لانكا ،
سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
توغو ، تركيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية
المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فنزويلا ، فييت نام .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، بنغلاديش ، بنين ، بوليفيا ، البرازيل ، بوركينا فاسو ، بروندي ، الكامرون ، شيلي ، كولومبيا ، كوبا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، غانا ، غينيا ، غيانا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، المغرب ، موزامبيق ، ناميبيا ، النيجر ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ، السنغال ، الصومال ، السودان ، سورينام ، تونس ، أوغندا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.35 بأغلبية ٧٠ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع

٥٥ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

هنغاريا الذي يود تعليل تصويته .

السيد غايدا (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد

هنغاريا كان يحدوه وطيد الامل أن يتسنى تغادي إجراء تصويتين منفصلين على مشروعين القرارين A/C.1/45/L.5 و A/C.1/45/L.35 وألا تكون هناك حاجة لتعليل التصويت هذا . وباعتبار أن وفدي قدم أحد هذين المشروعين اللذين يتناولان نفس الموضوع ، فإنه يرى أن المفاوضات الثنائية مهمة للغاية بحيث كان ينبغي ألا يقدم سوى مشروع قرار واحد يطرح على التصويت في الجمعية العامة ، مما يكون أجدى وأصح .

ونحن ندرك الجهود التي بذلتها مختلف الوفود لهذا الغرض ، ولذلك نأسف بشدة أننا هذا العام أيضا لم نوفق الى ذلك كل التوفيق .

وقد صوتنا لصالح مشروع القرار A/C.1/45/L.5 رغم أوجه القصور الكامنة فيه . بيد أن هذا التصويت الإيجابي يرجع الى الموضوع نفسه - أي المفاوضات وتقديمها - بأكثر مما يرجع الى صياغة المشروع . ولا يسعنا إلا أن نحث مقدمي المشروعين على اتخاذ المزيد من الخطوات في العام المقبل حتى نتوصل الى أرضية مشتركة تسمح بالتقدم بمشروع قرار واحد عن المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الآن في مشاريع

القرارت A/C.4/45/L.39 ألف وباء و A/C.1/45/L.45/Rev.1 الواردة في المجموعة ٧ . أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات خلاف تعليل مواقفهم بشأن مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٧ .

السيد كابامبويي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن

هذه أول مرة يأخذ فيها وفد بلادي الكلمة ، اسمحوا لي أن أنضم الى كل الذين تكلموا من قبلي لنتقدم لكم يا سيدي الرئيس ، ولزملاتكم بالمكتب ، بالتهنئة على انتخابكم لمناصبتكم . ويود وفد بلادي أن يسجل الرضا العظيم حيال الطريقة التي قمت بها بإدارة عمل اللجنة حتى الآن . ونحن على ثقة من أن الفترة الباقية من تقلدكم لمنصبكم ستشهد أداء ممتاز مماثلا .

نحن نجتمع اليوم لنبت في مشاريع قرارات ذات أهمية عظيمة لبلادي ، زامبيا ، ولبلدان الجنوب الافريقي ، بل ذات أهمية لسائر بلدان القارة الافريقية . وأشير هنا الى جزئي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/45/L.39 تحت العنوانين "تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية" و "القدرة النووية لجنوب افريقيا" . وقد تولى ممثل سيراليون تقديم المشروعين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ نيابة عن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التي هي أيضا أعضاء في مجموعة الدول الافريقية .

كنت دوما أعرف أن الوفود الافارقة تشارك على نحو نشط في أعمال هذه اللجنة ولا يختلف الأمر هذا العام . فحتى في صدد البنود المدرجة على جدول الأعمال المتعلقة بمناطق أخرى غير منطقة افريقيا ، شاركت الوفود الافريقية بنفس الحماس ، وساعدت في كثير من الأحيان على تعزيز التفاهم حينما كان سوء التفاهم يهدد بوقوف دول مناطق أخرى ضد بعضها .

وبينما أن البلدان الافريقية ما برحت تسترشد بالمبدأ القائل بأن جميع المسائل التي تناقش في هذه اللجنة تهم البشرية كلها ، فإنها كانت تحرم دائما على احترام وتأييد المبادرات الاقليمية للبلدان الأخرى . وفي ظل هذه الخلفية ، فإن وفد بلادي يحدوه الأمل في أن يحظى جزءا مشروع القرار الذي أشرت اليه بدعم واسع النطاق من أعضاء هذه اللجنة .

وبقدر من الحزن والقلق يلاحظ وفد بلادي أن هناك اتجاهها في هذه اللجنة وفي لجان أخرى الى رد اعتبار جنوب افريقيا ، بحذف أي نقد موجه للفصل العنصري من قراراتنا . وليس في اصرارنا على الإبقاء على التقيد الموجه للفصل العنصري أي افتقار للجدية من جانبنا وقد كنا نود بالفعل أن يعتمد المشروعات بتوافق الآراء . ولكن توافق الآراء لا ينبغي أن يكون غاية في حد ذاته .

وما لم تكن هناك معلومات لا نعلم أي شيء عنها ، فإن الفصل العنصري مازال هو السياسة الرسمية لحكومة جنوب افريقيا . صحيح أن هناك عددا من التدابير اتخذتها حكومة جنوب افريقيا ، ونحن نرحب بذلك ، بيد أن هذه التدابير إنما تصوب خلا أوجدته حكومة جنوب افريقيا وكان بالإمكان ألا يوجد أملا .

اننا لا نقصد أبدا لنقدنا الموجه الى جنوب افريقيا أن يكون دائما . ونحن
على استعداد للترحيب بجنوب افريقيا في المجتمع الدولي بمجرد أن تتخلص عن سياستها
الفصل العنصري وتتم الى تسوية تفاوضية بشأن إدارة البلد . مع غالبية السكان .
بيد أن هذا الوقت لم يحن ، وسيكون من السابق للأوان للأمم المتحدة أن تخفف ضغطها
على حكومة جنوب افريقيا في هذه الساعة الحرجة . ومن المهم الآن أن نطرح سؤالا :
لماذا نود أن نوقف النقد الموجه الى الفصل العنصري الآن ؟ فهل أوضحت حكومة جنوب
افريقيا أنها ستزيل الفصل العنصري عندما تخفف الأمم المتحدة ضغوطها ؟ ما الذي سوف
نحققه على وجه التحديد عندما نفعل ذلك ؟

إذا كنا لا بد لنا أن نحيد عن الخط فليكن حيادنا في جانب الحذر لا التفريط .
فإن خبرة بلادنا في منطقة الجنوب الافريقي في التعامل مع نظم الحكم المتتالية في
جنوب افريقيا تترك في نفوسنا قدرا من الشك بشأن مدى جدية هذه النظم في ما تجاهر
به علنا .

ليس من اليسير لنا ، أبناء هذه المنطقة ، أن نطمئن بالقدر الكافي الى
التدابير القليلة التي اتخذتها جنوب افريقيا ، حينما نجد أن ١,٥ مليون من أهلنا
قد لاقوا حتفهم في أقل من عقد من الزمان لأسباب تتعلق بأعمال العدوان وزعزعة
الاستقرار التي ترتكبها جنوب افريقيا ، وعندما نجد أن اقتصاداتنا قد فقدت حوالي ٦٣
بليون دولار في نفس الفترة ولنفس الأسباب .

السيد دزفايرو (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد

زمبابوي قد أخذ علما بتقرير الأمين العام بشأن القدرة النووية لجنوب افريقيا .
ونحن على علم أيضا بالتطورات الأخيرة على الساحة السياسية في جنوب افريقيا ،
ويحدونا الأمل أن تسفر عن قيام مجتمع ديمقراطي حقيقي وغير عنصري في جنوب افريقيا .
إن تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية مازال من الأهداف التي نكن لها
كل الاعزاز . ليس هناك من شك في أن العقبة الكأداء أمام هذا التنفيذ هي القدرة
النووية لجنوب افريقيا والتهديد المستمر التي تمثله للسلم والأمن على الصعيدين

الاقليمي والدولي . ونحن نشعر بالقلق لان القدرة النووية لجنوب افريقيا ، بكل ما تمثله ، قد نمت وتطورت بمساعدة بلدان هدفها المعلن تعزيز التعايش السلمي والامن المتبادل ليس فقط في افريقيا ولكن ايضا في العالم . إن هذه المساعدة تتعارض على نحو صارخ مع ذلك .

ونحن على علم بإنكار حكومة جنوب افريقيا أن برامجها النووية لها أغراض خبيثة . ونحن على علم أيضا بأنها عرضت مؤخرا على مفض - الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار . ولكننا نعتقد أنه لو كانت حكومة جنوب افريقيا صادقة في نواياها ، لما سعت الى أن تجعل انضمامها الى معاهدة الانتشار مشروطا بانضمام أي بلد آخر في المنطقة ، بالنظر الى أنه لا توجد لدى أي بلد آخر في المنطقة أبسط البرامج النووية . وعلاوة على ذلك ، لم يقيم أي من هذه البلدان بشن عدوان على جيرانه وزعزعة استقرارهم على غرار ما فعلته جنوب افريقيا .

إن انضمام زمبابوي الى معاهدة عدم الانتشار سيمثل عملا سياديا ، ولن يركز على أي عمل تقوم به أو لا تقوم به ، أية دولة أخرى في المنطقة أو خارجها .

وختاما ، فإننا ندرك في منطقة الجنوب الافريقي التهديد الخطير الذي يمثله النظام في جنوب افريقيا ، ليس فقط لنا باعتبارنا جارا مباشرا بل أيضا لكل من يؤمن بالسلام . وإذا يزيد الفصل العنصري من خطورة هذا التهديد ، بالنظر الى ما سجل على قادة الفصل العنصري من أنهم لن يلتزموا بأية قواعد إذا تعلق الامر بالدفاع عن النظام ، تظل القدرة النووية لجنوب افريقيا ماثرا لقلقنا ونحن نسعى الى جعل افريقيا منطقة لا نووية . إننا نحث كل الاعضاء على أن يؤيدوا كلا من الجزئين ألف وباء من مشروع القرار A/C.1/15/L.39 .

السيدة مولامولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يود وفدي أن يضم صوته الى ممثلي زامبيا وزيمبابوي في البيانين اللذين أدليا بهما . كما نود أن نؤكد مرة أخرى ، انه من دواعي السخريه أن يوصي النظام العنصري في الوثيقة A/C.1/45/9 بأنه يجب أن يقع على الدول الأخرى في منطقة الجنوب الأفريقي التزام مماثل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية . ولقد أبدينا التزامنا منذ عام ١٩٦٤ ، باعتماد إعلان إعتبار افريقيا منطقة لا نووية الذي قدم بشأن تنفيذه مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ألف المطروح على اللجنة الآن . والواقع أن تنفيذ ذلك الإعلان لم يحبطه إلا النظام العنصري ذاته الذي يتكلم عن الالتزام المماثل .

السيد أزيكيوي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلق بإيجاز على مشروع القرار A/C.1/45/L.39 بآء المتمل بالقدرة النووية لجنوب افريقيا .

يود وفدي أن يركز في كلمته على تقرير الأمين العام (A/45/571) المؤرخ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام والخاص بقدرة جنوب افريقيا في مجال القذائف التسيارية التي تحمل رؤوسا نووية ، والمقدم وفقا للفقرة ٥ من القرار ١١٣/٤٤ بآء المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

وبدأة ، يود وفدي أن يزوجي الشكر الى الأمين العام على استجابته السريعة للطلب الذي قدم في هذا الصدد العام الماضي . كما اننا نشني على الخبراء لعملهم الممتاز . فبفضل المساعدة القديرة من جانب إدارة شؤون نزع السلاح ، انتهوا من التقرير في زمن قياسي قدره خمسة أشهر .

وفي رأي وفدي أن التقرير يعد متوازنا ، في حدود الموارد المتاحة لإصداره ، وفي حدود فرص تقصي تطور إحاطة المتهم الرئيسي بأقصى قدر من السرية . وهو متوازن من حيث انه لم يخلص إلى استنتاجات على أساس أدلة لا يمكن التحقق منها . بيد أن هناك أدلة قوية على أن حيازة جنوب افريقيا لصاروخ طويل المدى وتجربتها لإطلاقه في

في يوليو ١٩٨٩ ، على بعد زهاء ١٤٠٠ كيلومتر في جنوب المحيط الأطلسي ، لم يؤدي إلى زيادة قدرتها النووية .

فان لم تكن جنوب افريقيا تضرر في برنامجها للقذائف التسيارية أي نوايا ، لماذا لم تعلن ذلك إلا بعد مواجهتها بتلك الأدلة ؟
وفيما يتعلق بالتعاون ، يشعر وفدي بالقلق إزاء التماثل بين الموقع
الذي استخدم في إطلاق مركبة الفضاء شافيث ، وأوفربرغ ، الموقع الذي
تجربتها . ومن ثم يود وفدي أن يبرز آثار حيازة جنوب
مركبة لقذيفة طويلة المدى على قارة افريقيا .

أولا ، إن حيازة تلك القذيفة تشكل تهديدا للسلم والامن الاقليميين . ثانيا ،
احتياز أسلحة الدمار الشامل في وقت كهذا حيث يحمل العالم على الاعتقاد بأن
السياسي في جنوب افريقيا أخذ في التحسن ، ليس من شأنه إلا أن يجعل الإدعاء
بأن النية تتجه للقضاء على الفصل العنصري من خلال الإصلاحات الراهنة يبدو من قبيل
الترويق . ثالثا ، إن إمعان جنوب افريقيا في الإساءة إلى إعلان اعتبار افريقيا
منطقة لا نووية وتجاهلها المارخ له لا يمكن إلا أن يزيدا من تدهور المناخ المشحون
سائد في المنطقة ، كما أن الانتهاك المستمر للمبادئ التي يستند إليها إعلان جنوب
محيط الأطلسي منطقة سلم وتعاون الصادر عن الجمعية العامة سيعرض ، بالتأكيد ،
لسلم والامن الدوليين للخطر . والواقع أن الممرات البحرية في جنوب المحيط الأطلسي
تعرض للخطر ، مما سيقوض رغبة دول افريقيا وأمريكا اللاتينية في صون الأنشطة
ساحلية السلمية وحرية الملاحة في أعالي البحار .

وعلى ضوء الخطر المحدق الذي يشكله اشتراك جنوب افريقيا في سباق التسلح ،
تعاود معظم مناطق العالم تصعيد سباقات التسلح ، لا يسهل وفدي إلا أن يدين بقوة
جنوب افريقيا للأسلحة النووية ونظام إيصالها . وإننا لندعو إلى إجراء مزيد
الاستحريات بشأن حيازة جنوب افريقيا لذلك النوع من أسلحة التدمير الشامل . على

انه ينبغي في تلك التحريات السعي إلى الاضطلاع بأنشطة لجمع المعلومات عن الاطراف المتورطة في ذلك ولاسيما المتعاونين مع جنوب افريقيا .

ويود وفدي أن يذكر أولئك المتعاونين بأنهم سيتحملون فرادى وجماعات مسؤولية تيسير احتياز نظام جنوب افريقيا المفلس والمغطور على إشاره الازمات ، الأسلحة النووية ومنظومات إيمالها . وسوف تفتح حكومتي بمزيد من التفصيل عن وجهات نظرها في هذه المسألة ، في الوقت المناسب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت .

السيد زيبوري (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتفق جميع

الذين أدلوا بتعقيبات على أنه لا يمكن إحراز تقدم في أية عملية لنزع السلاح إلا إذا توافر على الأقل حد أدنى من الثقة بين الاطراف المختلفة . وعلى الرغم من بعض التغييرات المظهرية التي أدخلت على مشروع القرار A/C.1/45/L.45/Rev.1 فهو لا يسهم على الإطلاق كتدبير لبناء الثقة ، بل هو على العكس من ذلك تماما . لقد أصبح مشروع القرار هذا من الطقوس الخبيثة التي يجب وقفها حتى تثق اسرائيل في أعمال الأمم المتحدة . ويختلف مشروع القرار كلية مع الفحوى الأساسية والتوصيات التي قدمها الأمين العام إلى اللجنة الأولى في دراسته المتمعة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (A/45/435) .

وقد وضحت أخيرا ثلاثة تطورات تتمثل بخلفية الحالة السائدة في الشرق الأوسط . أولا ، أكدت أزمة الخليج جدية التهديدات العراقية باستخدام أسلحة التدمير الشامل ضد اسرائيل ؛ ثانيا ، تضمنت المواد المنشورة دلائل كافية على عزم العراق على احتياز أسلحة نووية وعلى أعمالها في ذلك الصدد وذلك على الرغم من تعهداتها كدولة موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ؛ ثالثا ، أكد الأمين العام في دراسته بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ، المعروضة على اللجنة ، على ضرورة إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط . بل إنه من الممكن ، وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام ، أن يكون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ، في ظل الظروف السائدة في الشرق الأوسط ، أكثر فعالية من معاهدة عدم الانتشار .

ونحن مقتنعون بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية هو الحل العملي الوحيد الممكن . وكان ذلك واضحا في بياننا بشأن مشروع القرار A/C.1/45/L.1 في الجلسة الثلاثين للجنة بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ، وفي انضمامنا إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا في وقت سابق . ومن المؤسف أن مشروع القرار

A/C.1/45/L.45/Rev.1 يتناقض تماما مع مشروع القرار A/C.1/45/L.1 ولا يمكن بحال من الاحوال أن يسهم في تحقيق السلم ونزع السلاح في الشرق الاوسط .

أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة على بعض فقرات المنطوق .

تشير الفقرة ١ من المنطوق إلى رفض التخلي عن امتلاك الاسلحة النووية والواقع انه لم يسبق لاية دولة ، حتى الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار والتي يمكنها الانسحاب من المعاهدة ، أن أصدرت تصريحاً شاملاً باتاً من هذا النوع .

وتشير الفقرة ٢ من المنطوق إلى التعاون النووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا وقد ذكرنا في مناسبات عديدة أنه لا يوجد أي تعاون نووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا وتطالب الفقرة ٤ من المنطوق اسرائيل بأن تخضع جميع مرافقها للضمانات . وقد

أعلنت اسرائيل وشرحت مرارا وتكرارا سياستها بشأن عدم الانتشار . إن عدم الانتشار يمكن أن يتم عبر إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية ، على أساس الأسبقية والتوصيات الخاصة بلجنة بالمه . وعندما تنشأ مثل هذه المنطقة ستكون الضمانات الشاملة ، بطبيعة الحال ، جزءاً منها يكتسب مصداقية بالتأكدات المتبادلة . وليس هناك أي أساس للاقتصار على ذكر اسرائيل دون غيرها من الدول كافة التي لم توقع بعد على معاهدة عدم الانتشار أو لم تقبل كامل الضمانات ، مثل باكستان والهند . وفيما يتعلق بالعدوان على المنشآت النووية أو التهديد بالاعتداء عليها ، أوضحنا بالأمس سياسة الحكومة الاسرائيلية تقوم على "ضرورة احترام حرمة المرافق النووية المكرسة للأغراض السلمية" وانها "لن تشن هجمات أو تهدد بشن هجمات على أي مرفق من المرافق النووية المخصصة للأغراض السلمية" . (A/C.1/45/PV.37 ، ص ١١-١٥)

وفي الفقرة ٧ من المنطوق تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستمر في تقديم تقرير إلى الجمعية العامة ، وتقرر الجمعية العامة في الفقرة ٨ إدراج البنود في جدول الاعمال المؤقت حتى لو لم يكن هناك ما يستوجب الابلاغ . والسبب في ذلك هو التأكد من أن اللجنة الاولى لن تنسى إلى الابد مناقشة موضوع اسرائيل .

إن هذا الطلب مناف للعقل ، ويبدو ذلك واضحا من تقرير الامين العام في الوثيقة A/45/574 حيث نجد أن الموضوع الوحيد في التقرير هو القرار الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر من هذا العام والذي يتطابق تقريبا في سياقه مع قرار المنظمة في العام الماضي .

يتعين على اللجنة الاولى أن تقرر ما إذا كانت غالبية أعضائها ترغب في انتهاج سياسة متطرفة ليس لها ما يبررها لمضايقة اسراييل ، في وجه الحالة السائدة في الشرق الاوسط والواضحة للجميع ، والتهديدات الجامعة والقاطعة الموجهة ضد وجود اسراييل من جانب العراق وسوريا وليبيا وايران .

لقد ذكر الامين العام في دراسته بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط ما يلي :

"... ينبغي للرأي العام الاسراييلي أن يثق في أن جيرانه لا يعتزمون استخدام تفوقهم في الطاقة البشرية والثروة وغيرها من الموارد لتدمير اسراييل ...". (A/45/435 ، الفقرة ١٥٢)

وحتى تطمئن اسراييل إلى أن قدرا من الانصاف يحكم المجتمع الدولي ، لابد للجنة الاولى أن تكف عن التجني على اسراييل وأن تصوّت معارضة لمشروع القرار بأكمله .

السيد ستايكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد

بلغاريا أن يشرح موقفه بشأن مشروع القرار A/C.1/45/L.45 المعنون "التسلح النووي الاسراييلي" .

مافتتحت بلغاريا منذ سنوات تسعى إلى تنفيذ مبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية باعتباره إحدى الدعائم الأساسية لتحقيق الأمن العالمي . وتمشيا مع هذا الموقف نعارض بشدة أي زيادة في عدد الدول التي لديها قدرات في ميدان الأسلحة النووية ، في أية منطقة من العالم بما في ذلك منطقة الشرق الاوسط .

وفي نفس الوقت نشعر بالقلق إزاء الامكانية المتزايدة لاحتياز الاسلحة النووية من جانب دول لم يرد ذكرها حتى الآن في قرارات ومقررات الهيئات التابعة للأمم المتحدة . وفي ضوء هذه الحقيقة نجد أنه من الصعب أن نقبل الصيغة الواردة في مشروع القرار قيد البحث لأن وفدي يعتقد أنها تتعارض مع روح التوفيق التي تسود المنظمة العالمية الآن ، والتي تحاول الاهتمام إلى النقاط التي تحقق المصلحة المشتركة ، في شتى المجالات ومنها المسائل الامنية .

وتقييمنا للموقف هو أنه في ظل الحالة الحاضرة التي تتسم بعدم الاستقرار ، وبوجود أزمة عميقة في منطقة الشرق الأوسط ، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ، فإن مشروع القرار لن يخدم قضية التفاهم وتحقيق السلم الدائم . ومن ثم سيمتنع وفد بلغاريا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.45 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبدأ اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ألف المعنون "تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لانهوية" .

تولّى عرض مشروع القرار هذا ممثل سيراليون ، بالنيابة عن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، الاعضاء في مجموعة الدول الافريقية في الجلسة السابعة والعشرين للجنة الاولى بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وترد الاشار المثرتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار هذا في الوثيقة A/C.1/45/L.58 . أعطي الكلمة لأمين اللجنة .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدمت سيراليون مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ألف بالنيابة عن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، الاعضاء في مجموعة الدول الافريقية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أ طرح للتصويت الآن مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ألف . وقد طُلب إجراء تصويت مسجل . كما طُلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة الثامنة من الديباجة .

أُجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ،
 استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،
 بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،
 بروني دار السلام ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية
 بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامرون ، شيلي ،
 الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ،
 كوبا ، قبرص ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،
 إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غانا ، غواتيمالا ،
 غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، آيسلندا ، الهند ،
 إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ،
 جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية
 الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية
 الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
 موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،
 ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا
 غينيا الجديدة ، بيرو ، الغلبين ، قطر ، رواندا ، ساموا ،
 المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنفافورة ، الصومال ،
 سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ،
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، أوغندا ،
 جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، ألمانيا ، اليونان ، هنغاريا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، هولندا ، بولندا ، البرتغال ، اسبانيا ، تركيا .

استُبقيت الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ألف
بأغلبية ١٠٩ أصوات مقابل ٣ أصوات ، وامتناع ١٧ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طُلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ألف برمته .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، كندا ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ،

ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ،
 مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ،
 نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،
 النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ،
 رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
 سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : فرنسا ، إسرائيل ، لختنشتاين ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ألف برمته بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل

لا شيء ، وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل اللجنة الآن للتصويت على

الجزء بـ من مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ، المعنون "القدرة النووية لجنوب
 افريقيا" . عرض مشروع القرار هذا ممثل سيراليون ، باسم الدول الاعضاء في الامم
 المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الدول الافريقية ، في الجلسة ٢٧ للجنة الاولى
 بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وهناك بيان شفوي يتصل بمشروع القرار هذا .

أعطى الكلمة لأمين اللجنة .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مقدم

مشروع القرار A/C.1/45/L.39 هو سيراليون ، باسم الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الدول الافريقية . أود أن أدلي ، باسم الأمين العام ، بالبيان التالي المتعلق بالجزء بـ من مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ، المعنون "القدرة النووية لجنوب افريقيا" .

"بموجب نصّ الفقرة ١١ من منطوق القرار ، تطلب الجمعية العامة الأمين العام أن يقدم كل المساعدات اللازمة التي قد تطلبها منظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بطرائق إعداد وتنفيذ الاتفاقية أو المعاهدة ذات الصلة بشأن اعتبار افريقيا منطقة لانووية والعناصر المتمثلة بذلك . وفي تنفيذ هذه المهمة ، سيوفر الأمين العام كل مساعدة عملية في حدود الموارد الموجودة ، وعليه لن تترتب أية آثار اضافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ الى ١٩٩١ .

"وبموجب نصّ الفقرة ١٥ من منطوق القرار ، تطلب الجمعية العامة أيضا الى الأمين العام أن يقدم اليها ، في دورتها السادسة والاربعين ، تقريراً عن المساعدة العسكرية التي تتلقاها جنوب افريقيا ، القائمة على الفصل العنصري ، من اسرائيل ومن أي مصادر أخرى ، في مجال التكنولوجيا المتقدمة للقذائف فضلا عن مرافق الدعم والتقنية . وفي الاضطلاع بهذه المهمة ، سيقدم الأمين العام تقارير عن أية تطورات أخرى ذات صلة قد تحدث قبل انعقاد الدورة السادسة والاربعين بالاضافة الى التطورات المنصوص عليها في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/45/571 . ومن الصعب حاليا تقدير حجم العمل الذي قد تنطوي عليه هذه المهمة ، ولكن من غير المتوقع أن تكون له آثار اضافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ الى ١٩٩١ ."

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب إجراء تصويت مسجل على

مشروع القرار A/C.1/45/L.39 بـ .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : فرنسا ، إسرائيل ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ،
تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فنلندا ، ألمانيا ، اليونان ،
هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ،
لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ،
النرويج ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، اسبانيا ، السويد ،
تركيا .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.39 بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل أربعة

أصوات ، وامتناع ٢٧ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/45/L.45/Rev.1 المعنون "التسلح النووي الاسرائيلي" . قدم مشروع القرار ممثل لبنان بالنيابة عن الدول العربية في جلسة سابقة للجنة الاولى . اعطي الكلمة لأمين اللجنة لتلاوة قائمة مقدمي مشروع القرار .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مقدمو مشروع القرار A/C.1/45/L.45/Rev.1 هم : الاردن ، الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية العربية السورية ، جيبوتي ، السودان ، الصومال ، عمان ، قطر ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، اليمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اطرح الان للتصويت مشروع القرار A/C.1/45/L.45/Rev.1 . طُلب إجراء تصويت مسجل .
أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروندي دار السلام ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الاردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ناميبيا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، المملكة العربية السعودية ،

السفال ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،
 سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
 السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
 الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ،
 شيلي ، كوستاريكا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فيجي ،
 فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ،
 ايرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، لختنشتاين ،
 لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بابوا
 غينيا الجديدة ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، ساموا ،
 سنغافورة ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وايرلندا الشمالية ، أوروغواي .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.45/Rev.1 بأغلبية ٨٤ صوتا مقابل صوتين مع

امتناع ٣٨ عضوا عن التصويت* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يرغبون في تعليل تصويتهم .

السيد برغ يوهانسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

طلبتُ الكلمة لتعليل تصويت بلدان الشمال الخمسة وهي : ايسلندا ، الدانمرك ،
 السويد ، فنلندا ، وبلدي ، النرويج ، بشأن مشروع القرارين ألف وباء الواردين في
 الوثيقة A/C.1/45/L.39 المعنونة "تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لانوية" .

* بعد ذلك أبلغ وفد أوروغواي الامانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

إن موقف بلدان الشمال بشأن مسألة الفصل العنصري واضح ومعروف تماما .
فما زال الفصل العنصري يشكل انتهاكا صارخا لحقوق وحريات الانسان الاساسية الواردة في
ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وفي القانون الدولي . إن الفصل
العنصري بالنسبة لنا جميعا يعني ضمنا انتهاكا لا يُحتمل لكرامة الانسان .

وتشاطر بلدان الشمال القلق المعرب عنه في مشروع القرار A/C.1/45/L.39
لاحتمال احتياز جنوب افريقيا لأسلحة نووية . إن هذا التطور يمكن أن يشكل نكسة كبرى
للجهود الدولية الرامية إلى منع الانتشار . ولذلك طالبت بلدان الشمال ، بإصرار وفي
شتى السياقات ، حكومة جنوب افريقيا بأن تنضم على الفور إلى معاهدة عدم انتشار
الأسلحة النووية ، وذلك إلى عهد قريب قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لأطراف المعاهدة
لهذا العام . إن انضمام جنوب افريقيا من شأنه أن يسهم في الاستقرار الاقليمي ولله
فوائد جمة لنظام عدم الانتشار على الصعيد العالمي أيضا . وقد أعلنت جنوب افريقيا
عن التزامها بتحقيق انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار في أقرب وقت ممكن . وفي هذا
الصدد ، ترحب بلدان الشمال بانضمام موزامبيق إلى معاهدة عدم الانتشار . إننا ندعو
دول خط المواجهة الأخرى أن تحذو حذوها في أقرب وقت ممكن .

وللأسباب المذكورة آنفا ، صوتت وفودنا لصالح مشروع القرار A/C.1/45/L.39
ألف . وقد اضطررنا مع ذلك أن نمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.39
باء بسبب مسائل تتعلق ببعض جوانب النص المطروح علينا .

لقد شهد العالم مؤخرا تحسينات هامة في المناخ السياسي الدولي . وينطبق هذا
على مناطق شتى ، منها الجنوب الافريقي ، متمثلا في حصول ناميبيا على الاستقلال وبحدوث
تطورات هامة داخل جنوب افريقيا نفسها . إن مشروع القرار A/C.1/45/L.39 بقاء لا يأخذ
هذه التطورات في الاعتبار ، ويزداد تقادما بإطراد .

وكان من الممكن أيضا أن نرى طبيعيا أن يستند مشروع القرار A/C.1/45/L.39
باء إلى تقرير الامين العام الخاص بقدرة جنوب افريقيا في مجال القذائف التسيارية
التي تحمل رؤوسا نووية (A/45/571) ، وإلى التقرير التوافقي لهيئة نزع السلاح عن
دورتها لعام ١٩٩٠ .

وكما حدث في السنوات السابقة ، تأسف بلدان الشمال بقوة لاستمرار استفراد بلدان بعينها أو مجموعات من البلدان على نحو تعسفي غير ملائم . فهذا يحرفنا بوضوح عن الهدف الرئيسي وهو تعزيز الدعم الدولي لإعلان اعتبار افريقيا منطقة لانهوية . كما أنه يزيد من صعوبة التوصل الى توافق آراء دولي في معالجة مسألة جنوب افريقيا .

وبالإضافة الى ذلك ، يجب علينا بصفة عامة أن نتحفظ فيما يتعلق بالصيغ التي لا تأخذ في الحسبان التقسيم الصحيح للاختصاصات بين مجلس الامن والجمعية العامة ، كما ينص عليه في الميثاق . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تخاطب الجمعية الحكومات لا المواطنين العاديين أو المشروعات الخاصة .

وترجو بلدان الشمال بإخلاص أن تُطرح على اللجنة في المستقبل نصوص تيسّر معالجة هذه المسألة الهامة بطريقة أكثر مصداقية .

السيد ياندر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد امتنعت

النمسا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.39 بآء ، الذي يتعلق بالقدرة النووية لجنوب افريقيا .

إن وفد النمسا يشاطر غيره من الوفود القلق المعرب عنه فيما يتصل بالسلم والامن الدوليين والحالة الخطيرة التي قد تنجم عن الانتشار النووي ، ولاسيما في المنطقة التي نحن بمددها . إن النمسا تعارض الانتشار النووي على الصعيدين العالمي والاقليمي .

غير أن وفدي يرى ، على الرغم من ذلك ، أن مشروع القرار A/C.1/45/L.39 بآء لم يعد يعبر عن واقع المنطقة المشار اليها من حيث أن الحالة هناك قد تغيرت كثيرا أثناء العام الماضي ، وعلاوة على ذلك ، لا يسع النمسا أن توافق على فكرة ذكر اسم بلد أو مجموعة من البلدان بهذه الطريقة في قرار للجمعية العامة . وقد أخذ وفدي هذه التحفظات في الحسبان ، فاضطر إلى الامتناع عن التصويت .

السيد كولينز (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أوضح

السبب الذي جعل ايرلندا تضطر لأول مرة هذا العام لأن تمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.39 بآء بشأن القدرة النووية لجنوب افريقيا . لقد آيت ايرلندا باستمرار المبدأ الأساسي المتعلق باعتبار افريقيا منطقة لا نووية . ودلنا على تأييدنا المستمر لذلك المبدأ بتصويتنا تأييدا لمشروع القرار A/C.1/45/L.39 ألف بشأن تنفيذ اعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية . إننا ندرك أن هذين النصين يتضمنان الكثير من العناصر والمشاعر المتماثلة . إلا أن مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ألف يعرب عن هذه العناصر والمشاعر بطريقة يمكننا أن نؤيدها .

وفيما يتصل بمشروع القرار A/C.1/45/L.39 بآء بشأن القدرة النووية لجنوب افريقيا ، تشعر ايرلندا بمشاعر القلق المعرب عنها في مشروع القرار هذا إزاء عدم خضوع منشآت جنوب افريقيا ومرافقها النووية للضمانات . ونحن نعلق أهمية كبرى على ضرورة الابقاء على نظام دولي فعال لعدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس عالمي قدر الامكان .

بعد هذا الايضاح أود أن أعلن أن لدينا تحفظات حول عدد من العناصر الواردة في مشروع القرار هذا ، وهي بشكل أكثر تحديدا كما يلي :

أولا ، لدينا تحفظات حول التركيز الانتقائي في النص المتمثل بهذه المسألة على أمور تعتبر غير وثيقة الصلة بشكل مباشر بالنص في حين أنها ذات أهمية كبيرة للمجتمع الدولي قاطبة ، مما يجعلها جديرة بأن تلقى - وهي تلقى بالفعل - معالجة شاملة في جهات أخرى في الأمم المتحدة . وعلى ذلك فإن معارضة ايرلندا المبدئية والمستمرة للفصل العنصري ونفورها منه أمران معروفان تماما للجميع . لقد رحبنا أيضا بالتقدم المحرز من خلال الحوار في جنوب افريقيا في العام الماضي وفي علاقاتها مع البلدان المجاورة . ومع ذلك ، فإننا نقرّ دون تردد أن هذا التقدم ، الذي يشكل مجرد بداية ، لم تواكبه تطورات ايجابية محددة باخضاع مرافق جنوب افريقيا النووية لنظام الضمانات الدولية .

ثانيا ، لدينا تحفظات حول استفراد بعض البلدان أو مجموعات البلدان . ونخشى أن يؤدي مثل هذا الاجراء إلى التأثير سلبا على تحقيق الهدف العام الذي يتوخى تعزيز التأييد الدولي لاعلان افريقيا منطقة لا نووية .

وترى إيرلندا أن مسألة القدرة النووية لجنوب افريقيا تمثل واحدا من أهم شواغل المجتمع الدولي . وهي تعتبر علاوة على ذلك من المسائل المرغوبة والممكن تحقيق توافق آراء بشأنها . ونود في هذا السياق أن نسترعي الاهتمام إلى حقيقة أن من الانجازات الرئيسية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورة عام ١٩٩٠ اعتمادها بتوافق الآراء نتائج وتوصيات بشأن القدرة النووية لجنوب افريقيا . وقد كان من الممكن تحقيق توافق آراء بشأن مشروع القرار A/C.1/45/L.39 بآء لو تم التعبير فيه بشكل أو شق عن التوصيات التي وافقت عليها هيئة نزع السلاح . ويرجو وفد بلدي أن يراعى ذلك عند تقديم مشروع القرار في المرة القادمة حتى تتمكن من تسجيل تصويت ايجابي بشأن هذه المسألة الهامة .

السيد فاغنماكرز (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أيدت

هولندا مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ألف المتعلق بتنفيذ اعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية . وإن كنا لا نستطيع تأييد ما تعنيه الفقرة الثامنة من ديباجته . ومن ناحية أخرى امتنع وفدنا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.39 بآء المتعلق بالقدرة النووية لجنوب افريقيا . إن هولندا تتشكك بعض الشيء في أن يكون أسلوب العمل المحدد في مشروع القرار A/C.1/45/L.39 بآء ذا نفع لهدفنا النهائي الذي يتوخى حفز جنوب افريقيا على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار .

إن مشروع القرار A/C.1/45/L.39 بآء لا يأخذ في الاعتبار بعض التطورات الايجابية مثل البيانات الأخيرة للوزير "بيك" بوتما التي أعلن فيها استعداد حكومة جنوب افريقيا لبدء مفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية التوصل إلى اتفاق على النطاق الكامل للضمانات . ومن المؤشرات الأخرى الدالة على نية جنوب افريقيا الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار اغلاق مرفق إشراء اليورانيوم في فاليندا .

إن انضمام جنوب افريقيا مع الدول الأخرى في المنطقة إلى معاهدة عدم الانتشار سيكون اسهاما كبيرا في عملية جعل افريقيا منطقة لا نووية ، وهو مفهوم تؤيده حكومة بلدي تمام التأييد . وفي هذا السياق ، ترحب هولندا بقرار موزامبيق الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار .

تلك الاعتبارات لم يشملها شمولاً تاماً مشروع القرار A/C.1/45/L.39 بآء ، وقد دفعنا ضمن جملة أمور - بالاضافة إلى اعتراضات أخرى أكثر امطباغاً بالصيغة السياسية فضلاً عن عدم وجود إشارة إلى التطورات السياسية المشجعة في جنوب افريقيا - إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا .

السيد أربيل (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنسبة

لمشروع القرار A/C.1/45/L.39 بآء ، لم يتمكن وفد بلدي مع الاسف من التصويت تأييداً لمشروع القرار هذا بسبب ذكر اسم اسرائيل بشكل غير منصف في فقرات الديباجة .

لقد أعلنا في مناسبات عديدة في هذه المنظمة وفي محافل أخرى أننا نرفض وندين ادانة تامة نظام الفصل العنصري ، كما أننا قلصنا علاقاتنا مع جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بالتعاون النووي المزعوم ، فإن حكومة بلدي كثيراً ما رفضت بشكل قاطع ذلك الادعاء .

وفي عام ١٩٨٩ ، أعلن وزير الدفاع وقتذاك السيد اسحق رابين في مقابلة أذاعها راديو اسرائيل :

"وفيما يتعلق بالميدان النووي ، ليست لنا أية علاقات من أي نوع مع جنوب افريقيا . وبالتالي فإن جميع القصص التي تدور حول وجود أية علاقة بين بلدينا بشأن هذه المسألة لا أساس لها بالمرّة وليس لها أي مبرر" .

السيد أدانك (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد دراسة

مثنائية ، امتنعت نيوزيلندا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.39 بآء المعنون "القدرة النووية لجنوب افريقيا" . ومع ذلك ، لا ينبغي أن يكون هناك أدنى شك في ذهن أي أحد في أن نيوزيلندا تواصل الرفض الكامل لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا . ولا تزال نيوزيلندا تشعر ببالغ القلق إزاء الأنباء التي تتردد عن

حصول بعض الدول على القدرات والتكنولوجيات اللازمة لمنع الاسلحة النووية . لهذا السبب ، حثّت نيوزيلندا جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ومنها جنوب افريقيا ، على أن تفعل ذلك وتقبل اخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وقد صوّتت نيوزيلندا تأييدا لمشروع القرار L.39 ألف . ولكن فيما يتعلق بمشروع القرار L.39 باء تعتقد نيوزيلندا أنه من المهم الفصل بين الشواغل حول الفصل العنصري من ناحية والانتشار النووي من الناحية الأخرى . فبالنسبة للأمر الثاني ، أي الانتشار النووي ، يسرنا أن نحيط علما بالتقرير المتوازن عن قدرة جنوب افريقيا فيما يتعلق بالقذائف التي تحمل رؤوسا نووية ، الذي أعدّه الأمين العام مؤخرا بمساعدة ثلاثة خبراء مؤهلين . وقد كنّا نود أن نرى ادراكا أكبر للنتائج التي خلص إليها هذا التقرير في نص مشروع القرار الحالي . ونعتقد بشكل خاص أنه من المهم ، كما يلاحظ الأمين العام ، أن نأخذ في الاعتبار التطورات الجارية الآن في جنوب افريقيا ، والتي يمكن أن يكون لها تأثير هام على السياسات العسكرية والنووية لذلك البلد .

ويحدونا الأمل في أن تؤخذ هذه التطورات في الاعتبار عندما يطرح مشروع القرار هذا في المرة القادمة على اللجنة .

الآنسة مولسبي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود

أن أعلّل تصويت المملكة المتحدة على مشروع القرارين A/C.1/45/L.39 ألف وباء اللذين اعتمدا توا .

تؤيد المملكة المتحدة تماما جيران جنوب افريقيا في جهودهم الرامية إلى ضمان وميانة سلامة أراضيهم وسيادتها الوطنية . ويجب لمصلحة الجميع - وخاصة سكان جنوب افريقيا وجيرانها - ألا تكون هناك أسلحة نووية في المنطقة . وقد لاحظنا بعناية البيان الذي صدر عن حكومة جنوب افريقيا في ١٧ أيلول/سبتمبر الماضي والذي مفاده أن جنوب افريقيا على استعداد للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في سياق الالتزام المتكافئ من جانب الدول الأخرى في المنطقة . ونحن نرحب بما أعلنته حكومة جنوب افريقيا عن استعدادها للشروع في محادثات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إبرام اتفاق ضمانات شاملة خاص بمنشآتها النووية .

ولمصلحة الأمن العالمي والإقليمي هناك حاجة ملحة إلى انضمام جنوب افريقيا إلى المعاهدة وإلى إخضاع كل منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويحدونا الأمل في أن تتخذ جنوب افريقيا هذه الخطوات في وقت مبكر للغاية . وكما أعلّنا في مناسبات عديدة ، لا تتعاون المملكة المتحدة بحال من الأحوال مع جنوب افريقيا في تطوير برنامجها المدني للطاقة النووية وهي تقوم ، إلى جانب سائر الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، بحظر كل التعاون النووي مع جنوب افريقيا في القطاع النووي . ولا محل على الإطلاق للقول بأننا نمد جنوب افريقيا بالمساعدة في تطوير قدرة الأسلحة النووية ، لأن من شأن ذلك أن يكون اخلافا جسيما بالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار .

إن المملكة المتحدة بمفعتها عضوة مؤسسة لنظام التحكم في تكنولوجيا القذائف ، تشعر بالقلق حيال التقارير الأخيرة التي تفيد باحتمال وجود تعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا بشأن تطوير القذائف . لذا ، نتعاطف مع جوانب هامة للقرارين . بيد أن هناك أجزاء لا تحظى بقبولنا . فكل الدول لها الحق في تطبيق وتطوير برامج للاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وهو حق مسلم به دوليا ومنصوص

عليه في عدد من المكوك الدولية . كما نلاحظ أيضا أن هذين القرارين يتضمنان أحكاما إما أنها غير مثبتة بالقدر الكافي أو أنها أمور أكثر ملاءمة بالنسبة لمجلس الأمن . وبالإضافة إلى هذه النقاط التي أشرنا لها مرارا وتكرارا على مر السنين ، نلاحظ ما يترتب على الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ألف من آثار مالية . لكل هذه الأسباب ، امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ألف ، وصوّتنا ضد مشروع القرار A/C.1/45/L.39 بـ .

السيد بريكون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تود الولايات المتحدة أن تعلق على تصويتها على مشروع القرار A/C.1/45/L.39 المعنون "تنفيذ اعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية" .

لقد لاحظت الولايات المتحدة بارتياح توافق الآراء الذي تسنى التوصل اليه في هيئة نزع السلاح في الربيع الماضي بشأن النص المتعلق بالقدرات النووية لجنوب افريقيا . وهذه الروح نفسها قد سادت في الاعلان المعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة الخاصة بالفصل العنصري المعقودة في كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٨٩ ، وفي دورتها المستأنفة في ايلول/سبتمبر الماضي . وبناء على ذلك ، تشعر الولايات المتحدة بخيبة أمل إزاء نغمة مشروع القرار A/C.1/45/L.39 . إن مشروع القرار هذا الذي لم يحقق توافقا في الآراء يقوض التقدم الذي نحرزه باطراد . ونحن نعتقد أن المجتمع الدولي عندما يتكلم بصوت واحد فإنه يؤكد على نحو أفضل بفضله للفصل العنصري ويعطي قوة دفع للمفاوضات الجارية صوب تحقيق ديمقراطية غير عنصرية .

السيد سادر (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يود وفد بلادي أن يعلن تصويته الايجابي على مشروع القرار A/C.1/45/L.39 بـ الخاص بالقدر النووية لجنوب افريقيا .

بالرغم من التطورات الاخيرة المؤاتية في الجنوب الافريقي ، فإن وفد بلادي يتفق مع الفكرة الرئيسية لمشروع القرار هذا ، وهي كما اتضحت في تقرير الفريق العامل الاول لهيئة نزع السلاح . إن ادخال أسلحة نووية إلى القارة الافريقية من قبل جنوب افريقيا من شأنه أن يعاكس النية المتجهة صوب ابقاء القارة بعيدا عن

سباق التسليح . وهو يشكّل - علاوة على ذلك - خطرا محتملا على جيرانها ، ما لم توجد ضمانات تؤكد عكس ذلك . وهذا نظرا لما للفصل العنصري من سمات مميزة .

ومع ذلك ، كنا نود أن نرى في هذا النص انعكاسا أفضل لمضمون تقرير الأمين العام . ويود وفد بلادي - بصفة خاصة - أن يعرب عن تحفظاته بالنسبة للفقرتين الرابعة عشرة والسادسة عشرة من الديباجة والفقرة ٤ من المنطوق ، حيث يمكننا أن نلاحظ أن هذه الفقرات تشكل - في رأينا - العودة إلى ممارسة استفراد بلد أو مجموعة من البلدان بصيغة لا تفضي إلى تحقيق حوار بناء .

السيد غايدا (هنغارييا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد امتنع

وفد هنغارييا هذا العام عن التصويت على الفقرة ٨ من ديباجة مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ألف وعلى مشروع القرار A/C.1/45/L.39 بء في مجموعته ، كي نعرب عن استيائنا من تكرار معيّن متّبع من هذه اللجنة ، وكي نوضح أيضا بغضنا لبعض الممارسات والانماط التي تعامل باحترام .

ويعتقد وفد بلادي أنه يتعين على الجمعية العامة في مجموعتها ، واللجنة الأولى على وجه الخصوص ، ألا تستمر سنة بعد أخرى في وضع تقارير غير متحقق منها وسوق ادعاءات غير قابلة للتحقق . ونعتقد أنه لا بد من وضع حد للممارسة غير السليمة المتمثلة في استفراد بلدان فرادي . خاصة إذا كان المجتمع الدولي مهتما حقا بتحقيق تطورات ايجابية في تلك البلدان أو في مواقفها المتعلقة بالموضوع الهام قيد النظر .

ونعتقد أيضا أن قرارات الجمعية العامة يجب ألا تتجاهل التطور الكبير والاتجاهات المؤاتية التي توافينا بها الأنباء ، بعد طول انتظار .

ومراعاة لهذه الاعتبارات ، لا يستطيع وفد هنغارييا أن يستمر في تأييد مشروع القرار .

ويود وفد هنغارييا ، إذ يعلن تصويته على مشروع القرار A/C.1/45/L.45/Rev.1 أن يعلن أن امتناعه عن التصويت عليه لا يعكس بحال من الأحوال موقف هنغارييا المتعلق

بالتسلح النووي أو انتشار الأسلحة النووية . فموقف بلادي واضح في هذا المـدد ، ولا يستطيع أحد أن يشكك في سجلها . لقد دأبت هنغاريا دوما على اداة أية أعمال للانتشار وإية محاولات لحيازة قدرات نووية . وقد قمنا بذلك وسنواصل القيام به بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو النظام السياسي أو العقيدة الايديولوجية للبلد المعني . بيد أن وفد هنغاريا لم يعد يؤيد أية طرائق لا تستطيع - في راية - أن تخدم الأغراض المعلنة .

السيد نيغريتو كمبياسو (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يود الوفد الايطالي بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء ، أن يعلن تصويت الإثنتي عشرة على مشروع القرار A/C.1/45/L.45/Rev.1 الخاص بالتسلح النووي الاسرائيلي .

وبينما نسلم بأن مقدمي مشروع القرار قد بذلوا بعض الجهود لتحسينه ، فقد ظلت الدول الاثنتا عشرة ممتنعة عن التصويت عليه لانه مازال يطرح عدة افتراضات لا تشاطرها بالضرورة ، في مواضع منها فقرة الديباجة السادسة التي تذكر بقرار للوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤتت الدول الاثنتا عشرة ضده . علاوة على أن فقرات أخرى في مشروع القرار لا تأخذ في حسابها بعض الاعلانات الصادرة عن الحكومة الاسرائيلية التي أكدتها مؤخرا في اللجنة الاولى .

وتؤيد الدول الاثنتا عشرة بشدة تحقيق هدف عدم الانتشار النووي وتلتزم به تماما . وتسلم بالدور الذي لا غنى عنه الذي قامت به الوكالة وضماناتها في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وتسلم بأن هذه الضمانات حجر الزاوية في النظام الفعال لعدم الانتشار . وقد قبلت الاثنتا عشرة ، بما يتفق مع مركز كل منها ، ممارسة رقابة دولية على منشأتها النووية وفرض قيود على سياساتها التصديرية . وتؤيد الدول الاثنتا عشرة تطبيق الضمانات على أساس عالمي بقدر الامكان . إلا أن الاثنتي عشرة لا تستطيع أن تؤيد فكرة مطالبة واحدة فقط من الدول التي لم تضع مرافقها تحت اشراف ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تفعل ذلك .

السيدة ليتي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالرغم من

التحسن الكبير الذي أدخله مقدمو مشروع القرار A/C.1/45/L.45/Rev.1 على نص المشروع ، فمازالت لدى وفدي عدة تحفظات على مشروع القرار هذا الذي اعتمدتوا والذي يتعلق بالتسلح النووي الاسرائيلي .

ولكن امتناع استراليا عن التصويت لا ينبغي أن يفسر إلا بأنه دعم كامل وقوي للنداءات الموجهة إلى اسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وقبول تطبيق الضمانات الكاملة النطاق على جميع أنشطتها النووية . وقد دعت استراليا اسرائيل

والدول الأخرى غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ، ولا سيما الدول التي تدير مرافق نووية غير خاضعة للضمانات ، إلى أن تتخذ ذلك الاجراء .

السيد دونوواكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق بمشروع القرارين A/C.1/45/L.39 و A/C.1/45/L.45/Rev.1 ، اللذين اعتمدا توا وامتنعت اليابان عن التصويت على كل منهما ، يود وفدي أن يوضح ما يلي من أجل التسجيل .

إن اليابان بوصفها مؤيدة قوية لنظام معاهدة عدم الانتشار ، تشعر بقلق بالغ إزاء القمم المتواصلة عن احتمالات التسليح النووي لجنوب افريقيا واسرائيل . وتأمل اليابان بصدق أن تنضم اسرائيل و جنوب افريقيا وغيرهما من البلدان التي ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار إلى المعاهدة بأسرع ما يمكن مما يزيد من تعزيز نظام عدم الانتشار ، ومن ثم تزول مخاوف المجتمع الدولي .

السيد غارسيا موريتان (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوت وفد الارجنتين مؤيدا الفقرة الشاملة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ألف. كما صوّت مؤيدا مشروع القرار A/C.1/45/L.45/Rev.1 ، بالرغم من موقفنا المعروف من أنه لا توجد دولة ملزمة باخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد فعلت الارجنتين ذلك نظرا لاهمية الاهداف السياسية التي يسعى هذان المشروعان لتحقيقها ، وهما بطبيعتهما ذاتها يتجاوزان إلى حد بعيد الجوانب الفنية المحضة .

وبالمثل ، نرى أن من السليم أن نؤكد على أن الإشارة إلى وسائل الاتصال الواردة في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/C.1/45/L.45/Rev.1 ، تستحق مزيدا من الدراسة المتأنية . ونرى أن من المستصوب أن نمتنع في المستقبل عن الربط بين هذه المسألة وإنتاج الأسلحة النووية .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠